الملتقى الوطني: الجماعات المحلية في الوطن العربي

(الرهانات والتحديات)

غرداية 24 أكتوبر 2023

د. منى طواهرية

أستاذة بكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية/جامعة الجزائر03

البريدي الإلكتروني:mouna.doc.34@gmail.com

الهاتف: 549578706 213+

عنوان المداخلة:

دورالجماعات المحلية في التنمية الحضرية واستدامة المدن

ملخص

يقول ابن خلدون:

((الحفاظ على مراكز المدن بتاريخها الحضاري ونسيجها العمراني وتركيبتها الاجتماعية تكتب لها النجاح ولن يتحقق ما لم تأخذ من البعد الاجتماعي خطا ومسارا لها)).

أدت سرعة التوسع الحضري وتزايد عدد السكان إلى زيادة الاهتمام الدولي بأهمية استدامة المدن والتحضر ضمن الاجندة العالمية للتنمية المستدامة لعام 2030، والتي نصت على ضرورة إقامة التجمعات الحضرية المستدامة والمدن النظيفة التي تفي بمتطلبات السكان في مدن مستدامة تتوافر على كافة مقومات الحياة بما في ذلك شبكات النقل، والخدمات الأساسية، خاصة بالنسبة للفئات الاجتماعية الهشة التي تعيش بتجمعات سكنية عشوائية ضمن المدن، وهو ما يصب في تحقيق التنمية الحضرية التي تسعى أغلب دول العالم إلى تحقيقها ومنها الجزائر .

فقد أثر التوسع غير المستدام على شكل المدن وصورتها، فضلا عما يخلفه من ضغوط على الأرض والموارد الطبيعية، الأمر الذي تجد فيه الإدارة المحلية عدة تحديات للنهوض ببرامج التنمية الحضرية وبناء مدن مستدامة تتجاوب ومتطلبات التنمية المستدامة، خاصة وأن الجماعات المحلية تعد الخلية الأولى في التنظيم الإداري الذي يقع على عاتقها تنفيذ السياسات والبرامج التنموية.

الكلمات المفتاحية: التنمية، التنمية الحضرية، المدن المستدامة، الإدارة المحلية، الجزائر.

Abstract

The rapid urbanization and increasing population have increased international attention to the importance of sustainable cities and urbanization within the 2030 Global Agenda for Sustainable Development, which stipulates the need to establish sustainable urban agglomerations and clean cities that meet the population's requirements in sustainable, life-sustaining cities, including transport networks. Basic services, especially for vulnerable social groups living in informal housing clusters within cities, This is true of the urban development that most of the world's countries, including Algeria, are seeking.

Unsustainable expansion has affected the form and image of cities, as well as the pressures on land and natural resources, in which local governance finds several challenges to advancing urban development programmes and building sustainable cities that respond to the requirements of sustainable development, especially as communities are the first cell in administrative management to implement development policies and programmes.

Keywords: development, urban development, sustainable cities, local administration, Algeria.

مقدمة

تمثل الجماعات المحلية الخلية الأولى والركيزة الأساسية في التنظيم اللامركزي بالجزائر، بالنظر إلى الدور المحوري الذي تقوم به في مجال التنمية وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين، وتعد التنمية الحضرية من أهم المجالات التي تتدخل فيها الإدارة المحلية في ظل التوسع الكبير وتزايد عدد السكان بتطوير المدن وتوفير التهيئة الضرورية للفضاء الذي يعيش فيه المواطنين.

لذلك تسعى الجماعات المحلية للنهوض بالتنمية الحضرية خدمة للمواطن بما يحقق رفاهيته وتحسين مستوى معيشته من خلال تقديم مختلف البرامج السكنية وتسطير عديد الخطط لتلبية حاجات المواطنين المتزايدة، خاصة في ظل ما تعرفه المدن من مظاهر التدهور والتلوث وما يشوبها من نقائص التهيئة والخدمات، الامر الذي جعل من النهوض بالتنمية الحضرية وبناء مدن جديدة تستجيب لمتطلبات التنمية المستدامة احدى أهم المجالات التي تعنى بها الجماعات المحلية في إطار السياسات العامة للدولة.

انطلاقا من ذلك، تأت ورقتنا البحثية للكشف عن الدور الذي تلعبه الجماعات المحلية في تحقيق التنمية الحضرية ومدى فعاليته في إقامة مدن مستدامة تستجيب لمتطلبات المواطنين والنهوض ببرامج التنمية المحلية وذلك من خلال طرح الإشكالية التالية:

أي دور تلعبه الجماعات المحلية في النهوض ببرامج التنمية الحضرية بالجزائر، وكيف يمكنها المساهمة في بناء مدن تستجيب للمعايير العالمية في ظل التحديات المطروحة؟.

لمعالجة هذا الموضوع ارتأينا تقسيم الورقة البحثية وفق السياق التالي:

المحور الأول: التنمية الحضرية والجماعات المحلية: مقاربة مفاهيمية

المحور الثاني: دور الادارة المحلية في التنمية الحضرية المستدامة

المحور الثالث: تحديات وسبل تعزيز دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة.

المحور الأول: التنمية الحضرية والجماعات المحلية: مقاربة مفاهيمية

أولا: الجماعات المحلية

تعتبر الجماعات المحلية قاعدة التنظيم الإداري، حيث تعرف بأنها: " وحدات جغرافية مقسمة في إقليم الدولة، وهي وحدات مستقلة في الولايات والمدن، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتتولى إدارة الشؤون المحلية بالأساليب المتوفرة لديها.[1]

كما تعرفها الأمم المتحدة والاتحاد الدولي بأنها أسلوب من أساليب التنظيم الإداري يقوم على توزيع السلطات والواجبات بين الأجهزة المركزية والمحلية، وذلك بغرض أن تتفرغ الأولى لرسم السياسات العامة للدولة وإدارة المرافق القومية وأن تتمكن الثانية من تسيير المرافق المحلية بكفاءة لتحقيق الأهداف المشروعة.[2]

يتكون النظام المحلي في الجزائر من ثلاثة مستويات رئيسة هي: الولايات والدوائر والبلديات (الجماعات المحلية)، حيث تتشكل الولاية من عدد من الدوائر والدائرة من عدد من البلديات، تشكل الدائرة وسيط إداري بين البلديات والولاية، تهدف لتقريب الإدارة والخدمات من المواطن في كل بلديات الولاية المنتشرة عبر حدود الولاية.

أما البلدية فهي:" الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وتحدث بموجب قانون".[3]في حين تعرف الولاية بأنها:" الجماعة الإقليمية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وهي أيضا الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة، وتشكل بهذه

---

[1] عبد الرزاق ابراهيم الشيخلي، الادارة المحلية: دراسة مقارنة، الاردن: دار وائل للنشر، 2001، ص25.

[2] أسماء سلامي، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر، مجلة الشريعة والاقتصاد، العدد10، ص410.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جويلية 2011، المتضمن قانون البلدية، الجريدة الرسمية، عدد 37 ،03 جويلية 2011.

الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية للدولة، وتساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية و حماية البيئة وكذا حماية وترقية وتحسين الاطار المعيشي للمواطنين وتتدخل في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون، تحدث بموجب قانون.[4]

ثانيا: التنمية الحضرية

يعتبر مفهوم التنمية من المفاهيم التي عرفت تطورا كبيرا عبر مراحل متباينة، فقد ركزت في البداية على مفهوم النمو الاقتصادي، لتعبر في مرحلة ثانية على التنمية البشرية ثم التنمية المستدامة وفي مرحلة لاحقة عرفت بالتنمية الإنسانية بمعناها الشامل، وقد ساهم التطور في أدبيات الأمم المتحدة في بروز مفاهيم الحكامة وارتباطها بمفهوم التنمية، لتظهر التنمية البشرية المستدامة كمفهوم أكثر قبولا في الوقت الراهن لارتباطها بين مظاهر التنمية والحرية للأجيال الحالية والمستقبلية.[5]

أما التنمية كمفهوم له علاقة بالتحضر، فتشير إلى العملية التي يمكن بها توحيد جهود كل المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة (المدينة) والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر، أي أن التنمية هي تدعيم المجهودات الأهلية للمجتمع المحلي بالمجهودات الحكومية لتحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية والحضرية لهذا المجتمع على أن تكون خطط الإصلاح بهذه المجتمعات المحلية هي تشجيع المجتمع

---

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون12-07 المؤرخ في 21 فيفري 2012، المتضمن قانون الولاية، الجريدة الرسمية، عدد 12 ،29 فيفري 2012.

[5] مليكة فريمش، دور الدولة في التنمية دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012/2011، ص47.

على أن يتخذ الخطوات المختلفة اللازمة بجعل حياته المادية والروحية أكثر غنى، معتمدا في ذلك على نفسه.[6]

وقد جاء تعريف التنمية الحضرية المستدامة من خلال مؤتمر العمران الواحد والعشرون في برلين بأنها: "تحسين نوعية الحياة في المدينة، ويتضمن ذلك فضلا عن الجانب العمراني، الجانب البيئي، الثقافي، السياسي والاجتماعي والاقتصادي، دون ترك الاعباء للأجيال القادمة، هذه الاعباء الناتجة عن استنزاف الموارد الطبيعية الرئيسية، والتوازن بين المدخلات والمخرجات والتي تؤدي دورا مهما في جميع القرارات المستقبلية لتنمية المناطق العمرانية.[7]

فالتنمية الحضرية تهتم بالتغيرات التي تعتري المدن، وما ينجر عنها من تحسينات في صورة المدينة والخدمات المقدمة للمواطنين، وقد عرفها حسين عبد الحميد رشوان بأنها: "عملية تطوير المجتمعات الريفية الى حضرية، والتغير الموجه الذي يعتري المدينة من حيث ازدياد الكثافة السكانية، كما تتضمن تجديد وإقامة المباني والتغير الجوهري في استخدام الأرض".[8]

في حين يقصد بالتنمية العمرانية والتي هي شق أساسي من التنمية الحضرية بها تنمية المناطق غير الريفية وتشمل التنمية العمرانية (الإسكان والبيئة الأساسية والاجتماعية وتوفير المرافق والخدمات

---

[6] حسيبة عايش، التخطيط الحضري ودوره في تحقيق أهداف التنمية الحضرية، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 03،2020، ص246.

[7] عبد القادر صافي، دور ومساهمة التخطيط الإقليمي في دعم التنمية الحضرية المستدامة (آليات تخطيط البنية النحتية لترقية الخدمات المجتمعية والمرافق العامة)، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، العدد03، 2022، ص127.

[8] ناريمان بطيب، حوكمة التنمية الحضرية لتحسين أداء الإدارة المحلية بالجزائر «أبعاد مشاركة المواطن"، المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الأول، 2017، ص55.

وفرص العمل) ولا يمكننا دراسة مشكلات التنمية العمرانية بدون أخذ الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للسكان.[9]

تأسيسا عمّ سبق يظهر لنا أن التنمية الحضرية انما تهدف إلى ادخال تغييرات أو تعديلات على الفضاء الحضري من خلال تنظيم وتسيير البيئة الحضرية على نحو يجدد المدن القديمة ويخلق مدنا حديثة مستدامة تستجيب للمعايير العالمية وتقضي على المشكلات الحضرية من بناءات فوضوية من شأنها تعقيد عملية التعمير والتهيئة فيما بعد.

أهداف التنمية الحضرية: تسعى التنمية الحضرية لتحقيق جملة من الأهداف نذكرها في ضوء النقاط التالية:

- تنمية المناطق الحضرية من خلال تحديث البنى التحتية وشبكات النقل والمواصلات وشبكات المياه والكهرباء فضلا عن صيانة الطرق والأحياء.
- تنمية وتحديث المناطق الريفية وخلق قوى جذب في المناطق.
- توطين الصناعات الصغيرة بالقرى والمدن الصغرى لخلق حركية بين المدن وجذب الأفراد.
- تشجيع النمو الحضري على مستوى القرى والمدن الصغرى من خلال توفير الخدمات وتطوير البنى.
- الاهتمام بالتخطيط العمراني الحديث بما يواكب التطورات الحاصلة في مجال التعمير والهندسة الحديثة.
- تحقيق التنمية الاجتماعية لمختلف فئات المجتمع بما يضمن تحقيق التنمية الاقتصادية. والتوزيع العادل للثروات والمحافظة على البيئة وثرواتها واحترام التنوع الثقافي للمجتمع بما يحقق حاجات الجيل الحالي والأجيال المستقبلية من منظور التنمية المستدامة.[10]

---

[9] إسماعيل بن السعدي، سمراء فاطمي، دور الجماعات المحلية في التنمية الحضرية، الباحث الاجتماعي، العدد 13، 2017، ص270.

[10] ناريمان بطيب، مرجع سابق، ص55.

متطلبات التنمية الحضرية: إن تحقيق التنمية الحضـرية انما يتطلب جملة من العناصـر والمتطلبات نذكرها فيما يلي:

- **تحديد الاحتياجات وضبط الأولويات بدقة** :بمعنى ضـرورة التحديد الدقيق والواقعي لاحتياجات المجتمع الحضري لمختلف الفئات الاجتماعية وترتيبها حسب سلم الأولويات بناءً على دراسة مفصلة لواقع المجتمع ومتطلباته.
- **تقييم الإمكانيات المادية والبشـرية المتاحة** :وذلك برصـد الموارد والإمكانات ومن ثم تفعيلها وتوظيفها بصـورة تتماشـى وخصـوصـية المجتمع المحلي ومتطلباته مع ترشـيد اسـتغلالها بما يسهم في خفض تكاليف المشاريع التنموية.
- **اعتماد مبادئ واليات تخطيطية واقعية** :ذلك أن التنمية الحضرية هي جهود مخططة ومنظمة تسـتهدف زيادة معدل رفاهية إنسـان المدينة عن طريق مسـاعدته على إشـباع المزيد من حاجاته، وحل المزيد من مشكلاته بواسطة الاستخدام الأمثل وتنمية موارده وامكانياته البشرية والمادية والتنظيمية.
- **الاعتماد على إدارة محلية فعالة مع إشـراك المواطنين في جهود التنمية:** ذلك أن التنمية الحضـرية تعتبر عملا تشـاركيا ديمقراطيا يشـجع مشـاركة المواطنين بما يحقق التغيير الاجتماعي المطلوب بقصد نقل المجتمع الحضري من وضع اجتماعي معين إلى وضع أفضل منه ورفع وتنسيق مستوى معيشة الناس اقتصاديا واجتماعيا.
- **التكامل والشـمول** :التنمية الحضـرية عملية ديناميكية متعددة الأبعاد تهتم بتنمية القطاع الحضري في إطار الوفاء بالاحتياجات التي تتطلبها الأجيال الحالية دون إحداث نقص في الموارد المتاحة

للأجيال القادمة، وبالتالي فهي عملية مستمرة وتسعى إلى تحقيق التوازن بين الأبعاد الفيزيقية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية بشكل شمولي متكامل.[11]

مفهوم التخطيط الحضري:

يعتبر التخطيط الحضـري الأداة الأسـاسـية التي تعتمدها الدولة في تسـيير مجالاتها الحضـرية وتطبيق سـياسـاتها الحضـرية، إذ أنه يعكس رؤية الدولة وتنفيذها على ارض الواقع من خلال تهيئة فضاءاتها الحضرية خدمة للمواطنين والنهوض بمستوى التنمية المحلية. وللتخطيط الحضري أدوات قانونية وتشريعية تنظم العملية وتسمح بتنفيذ البرامج ومخططات التهيئة على أرض الواقع.

فالتخطيط الحضـري انما يهدف الى تعزيز التنظيم الحضـري وخلق مدن مسـتدامة من خلال التركيز على جملة من المتغيرات أهمها:

- ✓ التركيز على تحديد الكثافة ووضع الحجم المثالي للمدن.
- ✓ وضـع معايير ملائمة للبيئة السكنية من حيث التهيئة والتنظيم مع التركيز على التفاعل البيئي بين أفراد المدينة.
- ✓ تعزيز الجماعات الأولية وتكوين المجاورات السـكنية(الجيران) والمسـاهمة في تجديد البناء والتركز.
- ✓ التركيز على المرافق والتجهيزات الضرورية وبناء مدن جديدة مستدامة.[12]

[11] حسيبة عايش، مرجع سابق، ص255.

[12] منير بولعراس، التخطيط الحضـري كآلية لتنظيم المدينة والحد من البناءات الفوضـوية، الباحث الاجتماعي، العدد14، 2018، ص120.

المحور الثاني: دور الادارة المحلية في التنمية الحضرية المستدامة

جاء في أجندة المواطنة لهيئة الأمم المتحدة استراتيجية إدارية لتحقيق استدامة التجمعات العمرانية شملت عناصر هي:

- الاستقلالية في المسؤوليات والموارد على المحليات وتعدد المستويات في الإدارة.
- تشجيع المشاركة الشعبية في وضع وتنفيذ ومراقبة الأولويات المحلية.
- توسيع مجالات الشراكة بين ممثلي الدولة والقطاع الخاص لتحقيق أهداف مشتركة.
- بناء إطارات من كل الفئات (الشـــعبية والحكومية) القادرة على اتخاذا القرارات وإجراءات التنمية الحضرية.
- تسهيل الاتصالات والشبكات على كل المستويات.
- الأخذ بالرســـائل الحديثة في نظم المعلومات والتكنولوجية للمســـاهمة في تطوير إدارة التنمية الحضرية المستدامة.[13]

بناءً على ذلك، أعطت الجزائر خلال السنوات الماضية اهتماما كبيرا بالتنمية الحضرية بالنظر الى تزايد عدد السكان والمشاكل الحضرية التي رافقت ذلك، والتي اثرت على الصورة الجمالية والهندسية للمدينة مع انتشار البناءات الفوضوية، وذلك من خلال وضع ترسانة من القوانين والتشريعات واعداد المخططات والبرامج التي تهدف في مجملها إلى تحقيق التنمية الحضـــرية وبناء مدن حديثة مســـتدامة تتماشى والتطورات العالمية.

ففي ســنة 2001 تم اســتحداث وزارة للتهيئة والاقليم والبيئة والتي أوكلت لها مهام تنظيم وتســيير المجال الحضري من منظور التنمية المستدامة وفق أطر قانونية صدرت عام 2002 والتي تتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة فضلا عن قانون حماية البيئة سنة 2003، وفي سنة 2005 صدر المرسوم التنفيذي

[13] رشيد جلود، دور اللامركزية الإدارية في التنمية الحضرية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد20، ص159.

للمخطط القطاعي وكذا القانون التوجيهي للمدينة سنة 2006، ليتبع سنة 2007 بصدور المرسوم التنفيذي المتعلق بعقود التعمير.

وقد ترجمت هذه الترسانة القانونية ضمن عدة مخططات بهدف تنظيم البيئة الحضرية وخلق مدن حديثة تستجيب لمتطلبات المواطنين وتحقيق التنمية المستدامة، والتي جعلت كأداة تحت تصرف السلطة العمومية بمشاركة الجماعات المحلية والشركاء الاجتماعيين باعتبارها الأقرب للمواطن والأكثر معرفة بالفضاءات الحضرية وكيفية استغلالها وفق ما نصت عليه المادة الثانية من القانون 01-20 حيث جاء فيها: تسير سياسة تهيئة الإقليم بالاتصال مع الجماعات الإقليمية في اطار اختصاصات كل منها وكذلك بالتشاور مع الاعوان الاقتصاديين و الاجتماعيين للتنمية، يساهم المواطنون في اعداد هذه السياسة وتنفيذها طبقا للتشريع المعمول به.[14]

كما جاء في المادة الأولى من قانون الولاية 12-07 في فقرته الثانية: تساهم الولاية مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وكذا حماية وترقية وتحسين الاطار المعيشي للمواطنين[15]، كما يقوم المجلس الشعبي البلدي بوضع المخطط التنموي ويصادق عليه وتسهر البلدية على تنفيذه بانسجام مع مخططات الولاية وأهداف ومخططات التهيئة العمرانية ويتولى المجلس رسم النسيج العمراني للبلدية بما يتماشى مع القوانين والتنظيمات السائدة.

وأثناء إقامة المشاريع في إقليم البلدية لابد من مراعاة حماية الأراضي الزراعية والمساحات الخضراء وعلى البلدية ان تتحقق من احترام تخصيصات الأراضي وقواعد استعمالها مع مباشرة الرقابة بصورة دائمة للتأكد من ان عمليات البناء تتم وفق الشروط المحددة في القوانين والتنظيمات وخضوعها

[14] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، يتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 77، الصادرة في 16 ديسمبر 2001.

[15] قانون الولاية، مرجع سابق.

لترخيص مسبق من المصلحة المختصة بالبلدية مع تسديد الرسوم المحددة وذلك لتجنب أي مشاكل فيما بعد تتعلق بتخصيصات المساحات والبناءات العشوائية.[16]

وبذلك يظهر دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية الحضرية من خلال المساهمة في إعداد وتنفيذ مختلف مخططات التنمية وفق الإمكانيات البشرية والمادية المتوفرة في إطار الصلاحيات المخولة لها بما ينسجم وأهداف مخططات التهيئة العمرانية، ومنها:

1. المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU

يترجم المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير التوجيهات والترتيبات الأساسية فيما يخص السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، ويرتكز على توزيع الصلاحيات ما بين الدولة والجماعات المحلية وبين مختلف أجهزة الدولة والمؤسسات، وفقا لمبادئ اللامركزية وعدم التركيز، ويكون موضوع تقييم وتحيين كل خمس سنوات ويتم تنفيذه عبر آليات أعلى مثل المخطط الوطني لتهيئة الإقليم(SNATوالمخطط الجهوي لتهيئة الإقليم (SRAT) مخطط تهيئة الولاية (PAW) وفقا لمبدأ المطابقة الذي يقصد به أن القاعدة الدنيا تحترم القاعدة العليا.[17]

أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير:

- تحديد اختيارات التهيئة التي يتطلبها تحقيق تنمية متناسقة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي للرقعة الأرضية المعنية.
- تحديد المناطق العمرانية الجديدة، وتواريخ السماح بالقيام بعمليات عمرانية فيها مع الحفاظ بالتحديد على الأراضي الزراعية والمناطق الغابية التي تتولى السلطة التنظيمية تحديدها.

[16] إسماعيل بن السعدي، سمراء فاطمي، مرجع سابق، ص272.

[17] هادية بن مهدي، دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2021/2020، ص80.

- تحديد الأماكن الطبيعية والتاريخية والأثرية التي يجب حمايتها، أو إبراز قيمتها أو بهما معا كما يقوم بتحديد وابراز قيمتها أي المساحات الخضراء التي يجب القيام بإحداثها وحمايتها وايضا تحديد الأغراض العامة من تخصيص الأراضي وتعيين مواقع المناطق الغابية والزراعية.

*المناطق السكانية وكثافتها.

* المناطق الصناعية والتجارية والسياحية.

* مد أنابيب المياه والصرف الصحي لإيصال ماء الشرب وماء التطهير.

* تحديد التجهيزات الجماعية الكبرى كشبكة الطرق الرئيسية بحيث يبرز خطوط مرور الطرق، وكذا تحديد منشآت ذات المنفعة العامة كالمؤسسات الرئيسية الصحية والرياضية والتعليمية.

* تحديد الأراضي المعرضة للأخطار الناتجة عن الكوارث الطبيعية أو تلك المعرضة للانزلاق.[18]

2. **مخطط شغل الأراضي**

يبين هذا المخطط ملفات التخطيط المحلي للأراضي والمساحات والذي بواسطته تحدد المناطق وتلك الموجهة للتعمير منها، إذ يعتبر وسيلة قانونية لضبط استعمال الأراضي عن طريق بيان تخصيصها حسب وجهة استعمالها الرئيسي ويقسمها إلى مناطق، كما يبين حسب المناطق القواعد المتعلقة بحقوق البناء، وكذا وجهة المباني وكيفية انجازها، مساحتها وارتفاعها توسعها ومظهرها الخارجي ومدى تأثيرها على البيئة ...الخ، ويبين بدقة حقوق استعمال وشغل الأرض عن طريق توضيح القواعد العامة والاتفاقات التي من شأنها تحديد وتقييد إمكانيات البناء وأحيانا منعها في إطار احترام القواعد التي يتضمنها المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، ويجب أن يغطي هذا المخطط كل البلدية أو جزء منها. [19]

[18] رابح زنير، محمد الأمين حركات، عبد الرزاق جقجاق، المنظومة القانونية والتشريعية للتخطيط المجالي والحضري في الجزائر: الواقع والرهانات، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 02، جوان 2022، ص827.

[19] ناريمان بطيب، مرجع سابق، ص، 56.

3. المخطط الوطني لتهيئة الإقليم لآفاق 2025

جاء هذا المخطط في اطار تصحيح الفوارق في ظروف الحياة ودعم الأنشطة الاقتصادية واحداث التوازن بين الأقاليم من خلال التحكم في نمو المدن وتنظيمها وكذا تصحيح الاختلالات الإقليمية وإيجاد بدائل للتهيئة وفقا لمتطلبات التنمية المستدامة، وذلك بالتأكد من وجود الانسجام وتحديد أوجه التناقضات بين الاستراتيجيات القطاعية والمخطط مع السعي لملاءمة الابعاد الإقليمية للمخطط وفق مبدأ التشاور بهدف ضمان مشاركة جميع الفاعلين في تهيئة الإقليم، وقد تضمن الأهداف التالية:

- تثمين الموارد الطبيعية واستغلالها الأمثل وحماية التراث التاريخي والثقافي وترميمه وتثمينه.
- الاستدراك الاقتصادي والاجتماعي من خلال تنمية المناطق الداخلية تفاديا للهجرة البشرية والتراجع المادي والتوجه المحتمل للسكان نحو التل والساحل المشبع.
- تماسك الاختيارات مع المشاريع التكاملية الجهوية.
- الاستفادة من الاستثمارات الهامة في البنى التحتية المهيكلة للإقليم من الشرق الى الغرب.[20]

4. المخططات الولائية لتهيئة الإقليم PAW

نصت المادة 53 من القانون 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة ب: تحدد مخططات تهيئة الإقليم الولائي بالنسبة لإقليم كل منها مايلي:[21]

- مخططات تنظيم الخدمات المحلية ذات المنفعة العامة.
- مساحات التهيئة والتنمية المشتركة بين البلديات.
- السلم الترتيبي العام وحدود تمدن التجمعات الحضرية والريفية.

---

[20] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 10-02 المؤرخ في 29 جوان2010، المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، الجريدة الرسمية، عدد.61، 21 أكتوبر 2010.

[21] القانون01-20، مرجع سابق.

وأضـــافت المادة 54 على الوالي أن يتخذ مبادرة اعداد مخطط تهيئة إقليم الولاية، وأن يُعد مخطط تهيئة إقليم الولاية للمدة التي يشملها المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم، ويعرض على المجلس الشعبي الولائي للمصادقة عليه.

كما نصـت المادة 78 من قانون الولاية على أن يسـاهم المجلس الشـعبي الولائي في إعداد مخطط تهيئة إقليم الولاية ويراقب تطبيقه طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها ويعلمه الوالي بالنشـاطات المحلية أو الجهوية أو الوطنية الخاصـة بتهيئة الإقليم ويتداول قبل المصـادقة على كل أداة مقررة في هذا المجال لما لها من انعكاسات على مخطط تهيئة الولاية.

ولأن العملية التنموية هي عملية تشـاركية، فقد لخص باتريك قادس المشـاركة المجتمعية في التنمية الحضـرية بالقول: "إن السكان عليهم أن يكونوا قادرين على تخطيط مدينتهم"، أي تشـاركية الفعل العمومي الحضري ضمن العمليات والمخططات المتعلقة بالإنتاج الحضري.[22]

تبعا لذلك، نص قانون البلدية على: يتخذ المجلس الشـــعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية، ويمكن في هذا المجال استعمال الوسائط والوسائل الإعلامية المتاحة.

يقدم المجلس الشعبي البلدي عرض عن نشاطه السنوي أمام المواطنين.

يسهر المجلس الشعبي البلدي على وضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم؛ قصد تحقيق أهداف الديمقراطية المحلية في إطار التسيير الجواري.

[22] محمد الأمين حركات، التخطيط الحضـري في الجزائر والمشـاركة المجتمعية، مجلة العلوم الإنسـانية، العدد43، جوان 2015، ص640.

كما يستعين رئيس المجلس الشعبي البلدي– كلما اقتضت ذلك شؤون البلدية– بصفة استشارية كل شـخصـية محلية أو خبير أو كل ممثل جمعية محلية معتمدة قانونا، الذين من شـأنهم تقديم أي مسـاهمة مفيدة لأشغال المجلس أو لجانه.

يسـتطيع كل شـخص الاطلاع على مخرجات مداولات المجلس الشـعبي البلدي وكذا قرارات البلدية كما أنه بإمكان كل شخص ذي مصلحة الحصول على نسخة منها كاملة أو جزئية على نفقته.[23]

وقد استحدث بموجب القانون 06–06 المجلس الوطني للمدينة الذي يعتبر إطار للتشاور وتنسيق السياسات الوطنية للمدينة وتفعيل ذلك على مستوى الجماعات المحلية لتنفيذ سياسة المدينة، حيث هدف إلى ترسيخ مبدأ التشاور والشراكة في إعداد الاستراتيجيات المتعلقة بسياسة المدينة والمشاركة في انجاحها، مع التأكيد على مبدأ الخدمة العمومية والانصاف الاجتماعي والتنمية البشرية المستدامة.[24]

تبعا لذلك، يشارك المواطن في التنمية الحضرية وفق آليات منها:

- **الرقابة الشـــعبية:** من خلال مراجعة الاعمال التي تقوم بها الإدارة المحلية والتأكد من مدى مطابقتها للمقاييس الموضوعية واتخاذ الإجراءات الضرورية لحماية المال العام.
- **المناقشـــة الجماعية واعتماد أسـلوب الحوار:** وذلك بإعطاء فرصـــة للمواطنين للحوار والتناقش حول القضايا التنموية التي تهمهم في نطاق وحدة محلية معينة.
- **التخطيط التشـاركي:** يُعرف التخطيط التشـاركي بأنه أفعال مشـتركة من جانب السـكان المحليين وكادر المشـروع، بغرض صـياغة خطط التنمية واختيار أفضـل البدائل المتاحة لتنفيذها، وترمي مقاربة التخطيط التشـاركي إلى تقوية القدرة المحلية على التنمية المسـتدامة عبر تحسين المعرفة وتوفير المهارات اللازمة ومتطلبات التنظيم.

---

[23] قانون البلدية، مرجع سابق.

[24] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 06-06 المؤرخ في 20 فيفري 2006، المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، الجريدة الرسمية، عدد 12،15 مارس 2006.

- تنظيم لقاءات في مناسبات عامة وزيارات شخصية.[25]

كل هذا يسهم بلا شك في تقديم تصور جديد يعكس رؤية المواطن ويترجم حاجاته باعتباره الأقدر على معرفة مشاكله وطرق حلها في إطار الإمكانيات التي تتوافر عليها منطقته، وهو ما يعزز الثقة بين المواطن والإدارة من خلال إعطائه فرصة تخطيط مدينته وفق الرؤية التي يطمح لها، مما يغرس روح المبادرة وتقبل المشاريع بفعالية والمساهمة في الحفاظ على جمالية المدينة واستدامتها.

المحور الثالث: تحديات وسبل تعزيز دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة

إن سرعة التوسع الحضري ونطاقه من قبيل تلبية الطلب المتسارع على الإسكان الاقتصادي، والبنية التحتية التي تتوفر لها مقومات البقاء، بما في ذلك شبكات النقل، والخدمات الأساسية، والوظائف، إنما تحمل عديد التحديات للإدارة المحلية في سبيل تحقيق التنمية الحضرية واستدامة المدن، لا سيما بالنسبة للمناطق النائية والتجمعات العشوائية، من بين هذه التحديات نجد:[26]

- ✓ **التحديات العمرانية:** حيث ان التوسع العمراني الناتج عن التزايد السكاني بالإضافة الى تدهور البيئة العمرانية في المناطق العشوائية يطرح كأول تحد للإدارة المحلية.
- ✓ **التحديات الاجتماعية:** تعتبر القيم الاجتماعية أساس تكوين البناء العمراني والاقتصادي والسياسي والثقافي للمجتمعات، ومن ثمة قد تكون دافعة للسلوك الاجتماعي أو معيقة له، يرجع ذلك لعدة أسباب منها:

- ضعف الايمان بكل ما هو جديد ومغاير.
- غياب دور المرأة وعدم الاعتراف بأهميتها في المشاريع التنموية والعمرانية.

[25] ناريمان بطيب، مرجع سابق، ص59.

[26] رشيد جلود، مرجع سابق، 162.

✓ **التحديات الاقتصادية:** فتزايد معدلات الفقر وضعف فرص العمل في المدن والريف يطرح عدة تحديات عمرانية واجتماعية وبيئية نتيجة انتشار الآفات الاجتماعية وغياب النظام العام.

✓ **التحديات الإدارية والتنظيمية:** فغالبا ما تكون المبادرة على المســـتوى المركزي والتنفيذ على المســتوى المحلي وفق قرارات فوقية لا تســمح للإدارة المحلية بالتنفيذ الفعال مما يعيق عملية التنمية فضــلا عن غياب آليات المشـاركة الفعالة بين الدولة والمواطن، وبين الدولة وأجهزتها المحلية، فضــلا عن ضعف الموارد المالية الأمر الذي يحد من أدائها الفعال في تقديم الخدمات والنهوض بالمشاريع التنموية.

وفقا لما ســـبق، هناك حاجة عاجلة لتفعيل دور الجماعات المحلية في النهوض بمشـــاريع التنمية الحضــري وتطوير المدن وتحديث المدن التقليدية بما يحقق رفاهية الانســان ويســتجيب لمتطلبات التنمية المحلية وذلك من خلال:

- ضرورة دعم المسؤولين والقياديين استراتيجية المدينة المستدامة من خلال اعتماد المعايير العالمية للتنمية المسـتدامة ضـمانا لمسـتوى متميز من المعيشـة للسـكان. فاقتناع القادة المدنيين والسـياسـيين بأن المدن المسـتدامة تعد مدخلا هاما لمعالجة التحديات والمشـكلات العمرانية، يسـهم بلا شـك في الدفع قدما بالخطة الحضرية الجديدة نحو الاستدامة.
- تعميق الفهم على مســتوى الســلطات المحلية بشـــأن التنمية الحضـــرية واســـتدامة المدن، ومن الضــروري عند تحويل المدن التقليدية لمدن مسـتدامة مراعاة التدابير، واسـتخدام أدوات متينة لإنشـاء مدن مستدامة قادرة على التكيف. [27]
- ضـرورة توفير الموارد المالية الضـرورية لعمل الجماعات المحلية من خلال إنشـاء صـناديق تمويل خاصـة مع ضـرورة فرض الرقابة على كيفيات صـرف المال العام بما يسـاعد الجماعات المحلية على أداء

[27] وهيبة برازة، مرجع سابق، ص 307.

دورها في المجالات التنموية مع اشـــراك القطاع الخاص بتشـــجيع الاســـتثمار المحلي من خلال تعزيز الاستثمار على مستوى كل البُنى التحتية التقليدية، وخصوصا في مجال النقل، والبُنى التحتية الحديثة.

- ايجاد موارد بشـــرية ماهرة وذكية تســـهم في تحقيق التنمية الحضـــرية وتعمل على وضـــع الاستراتيجيات والسياسات التنموية وترجمتها إلى واقع ملموس مع إنشاء مجالس جهوية تعمل على مناقشة القضـــايا والمشـــكلات الحضـــرية، والتنســـيق بين الجماعات المحلية والادارات المختلفة تحقيقا للتنمية الحضـرية، وذلك بهدف إتاحة الفرصـة لمشـاركة الشـعب في اتخاذ القرار التنموي باعتباره المتأثر الأول، دون انتظار القرارات الفوقية من الإدارات المركزية.[28]

خاتمة

نصـــل في ختام الورقة البحثية إلى القول بأن الجماعات المحلية تعتبر حلقة الوصـــل بين الدولة والمواطن من خلال جملة المشـــاريع التي تقدمها والتي تعمل على تنفيذها على المســـتوى المحلي، وتمثل التنمية الحضـرية واسـتدامة المدن من أهم المشـاريع التنموية المنوطة بالإدارة المحلية والتي توجب ضـرورة تكاتف الجهود بين الدولة والجماعات المحلية وكذا الفاعلين الاجتماعية في ســـبيل إقامة مدن مســـتدامة تحفظ كرامة المواطن وتستجيب للمعايير العالمية.

وفقا لذلك، توصلت الباحثة إلى جملة من النتائج منها:

- تعتبر الجماعات المحلية أساس التنظيم الإداري في الجزائر، وهي منوطة بعديد المشاريع التنموية الحضرية.
- تعد استدامة المدن مسؤولية الجميع ومن ثمة وجب تفعيل التعاون بين الدولة والجماعات المحلية وكذا الشركاء الاجتماعيين بما يسمح بإقامة مدن تعزز التنمية المستدامة.

---

[28] عبـد الرحمـان مبتول." الجزائر أمـام تحـديـات العولمـة.....دولـة القـانون و الـديمقراطيـة"، متوفر على الرابط: **http://aljazairalyoum.com** (22 جانفي 2018)، تم التصفح يوم 2023/07/02.

- إن التنمية الحضـرية عملية طويلة الأجل، فتحويل أو بناء مدينة مسـتدامة تسـتوجب إجراءات عملية فعالة.

قائمة المراجع

1. ابراهيم الشيخلي عبد الرزاق، الادارة المحلية: دراسة مقارنة، الاردن: دار وائل للنشر، 2001.
2. بطيب ناريمان، حوكمة التنمية الحضـرية لتحسـين أداء الإدارة المحلية بالجزائر «أبعاد مشـاركة المواطن"، المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الأول، 2017.
3. بن السـعدي إسـماعيل، فاطمي سـمراء، دور الجماعات المحلية في التنمية الحضـرية، الباحث الاجتماعي، العدد 13، 2017.
4. بن مهدي هادية، دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية المسـتدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2021/2020.
5. بولعراس منير، التخطيط الحضـري كآلية لتنظيم المدينة والحد من البناءات الفوضـوية، الباحث الاجتماعي، العدد14، 2018.
6. جلود رشـيد، دور اللامركزية الإدارية في التنمية الحضـرية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسـانية، العدد20.
7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشـعبية، القانون رقم 01-20 المؤرخ في 12 ديسـمبر 2001، يتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 77، الصادرة في 16 ديسمبر 2001.
8. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشـعبية، القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جويلية 2011، المتضمن قانون البلدية، الجريدة الرسمية، عدد 37 ،03 جويلية 2011.
9. الجمهوريـة الجزائريـة الـديمقراطيـة الشـعبيـة، القـانون12-07 المؤرخ في 21 فيفري 2012، المتضمن قانون الولاية، الجريدة الرسمية، عدد 12 ،29 فيفري 2012.

10. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشـــعبية، قانون رقم 10-02 المؤرخ في 29 جوان2010، المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، الجريدة الرسمية،عدد.21،61 أكتوبر 2010.

11. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشـــعبية، القانون رقم 06-06 المؤرخ في 20 فيفري 2006، المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، الجريدة الرسمية، عدد 12،15 مارس 2006.

12. حركات محمد الأمين، التخطيط الحضـــري في الجزائر والمشـــاركة المجتمعية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد43، جوان 2015.

13. زنير رابح، حركات محمد الأمين، جقجاق عبد الرزاق، المنظومة القانونية والتشـــريعية للتخطيط المجالي والحضري في الجزائر: الواقع والرهانات، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 02، جوان 2022.

14. سلامي أسماء ، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر، مجلة الشريعة و الاقتصاد، العدد10.

15. صافي عبد القادر، دور ومساهمة التخطيط الإقليمي في دعم التنمية الحضرية المستدامة (آليات تخطيط البنية النحتية لترقية الخدمات المجتمعية والمرافق العامة)، مجلة الاقتصـــاد والإحصـــاء التطبيقي، العدد03، 2022.

16. عايش حسيبة، التخطيط الحضري ودوره في تحقيق أهداف التنمية الحضرية، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد03،2020.

17. فريمش مليكة، دور الدولة في التنمية دراســة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة قســنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012/2011.

18. مبتول عبد الرحمان." الجزائر أمام تحديات العولمة...دولة القانون و الديمقراطية"، متوفر على الرابط:**http://aljazairalyoum.com** (22 جانفي 2018)، تم التصفح يوم 2023/07/02.